

السنة الثامنة

العدد ٢٢٩

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و٢٦ كانون الاول ١٩٣١

عمان : السبت في ١٦ شعبان ١٣٥٠

عبدى ممتاز

الفيصل بن عبدالعزيز

الصحيفة

٥١٨

قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٣١

هكذا من الأصل

الاسباب الموجبة

لسن قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢١

لوحظ ان صيغة قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢٦ الذي نشر في العدد (١٣٥) من الجريدة الرسمية قد تغيرت صيغته تغيراً جوهرياً قبل تنفيذه وعلى الاخص المقدمة وآخر المادة الثالثة فضلاً عن اغلاط عديدة صودفت في الجدول الثاني .

ولما كان من المستحسن ان يكون القانون من جميع وجوهه مضبوطاً فقد ارتئي اعادة سنه بالصيغة التالية .

بما ان معاهدة الصلح مع تركيا المشار اليها فيما بعد (بالمعاهدة) قد وقعت في لوزان في اليوم الرابع والعشرين من شهر تموز سنة ١٩٢٣ بالنيابة عن جلالة البريطانية .

وبما ان المندوب السامي قد امر بنشور اصداره في اليوم السابع من شهر تشرين الاول سنة ١٩٢٤ بانه يجب ان يعتبر اليوم السادس من شهر اغسطس سنة ١٩٢٤ في فلسطين الواقعة تحت الانتداب و يشمل ذلك شرق الاردن تاريخ انتهاء الحرب مع تركيا .

وبما ان الاتفاقات والبروتوكولات والتصريرات المذكورة في الجدول الاول لهذا القانون وقم عليها ايضاً في ذات التاريخ في لوزان بالنيابة عن جلالة ونظم محضر بأبداع التصديق على المعاهدة المذكورة بها والاتفاقات المذكورة في اليوم السادس من شهر اغسطس ١٩٢٤ .
وبما انه وقع في باريس في اليوم الثالث والعشرين من شهر تشرين الثاني سنة ١٩٢٣ على اتفاق بشأن تقدير الاضرار التي لحقت برعايا الدول المتعاقدة في تركيا والتمريض عنها وعلى البروتوكول الملحق به .

وبما ان للمعاهدة تتضمن المواد المبينة في القسم الاول من الجدول الثاني من هذا القانون .
وبما ان الاتفاق الاخير يحتوي على المادة المدرجة في القسم الثاني من ذلك الجدول .
وبما انه من الضروري تنفيذها و وضع النصوص التالية موضع الاجراء قد اصدرنا القانون الآتي :

هكذا من الأصل

نحت عبد الله بن الحسين أمير شرق الاردن .
بمقتضى المادة (١٦) من القانون الاساسي .

. وبناء على ما قرره المجلس التشريعي في جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٦-١-١٩٢١ .
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره :-

(قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢١)

تعر يف القانون ١ - يسمى هذا القانون قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢١ .
مواد معاهدة ٢ - يكون مواد المعاهدة المبينة في الجدول الثاني لهذا القانون نفس القوة والمفعول
الصلح تسرى على كاحد قوانين شرق الاردن وتنفيذ المراد المذكورة بعمل بالنصوص التالية :-
شرق الاردن

(أ) جميع القرارات التي يتخذها مجلس التحكيم المختلط المؤسس بمقتضى المواد
(٩٢-٩٧) من المعاهدة تكون قاطعة وناظفة في جميع المحاكم اذا كانت ضمن
صلاحية وكل حكم يصدره مجلس التحكيم المختلط يجوز تنفيذه في محكمة بدائية
في المكان الموجودة فيه النقود والاموال الاخرى بنفس الكيفية كما لو صدر من
تلك المحكمة .

(ب) من اجل اجبار الشهود على الحضور امام مجلس التحكيم المختلط حيثما انعقدت
جلساته وابرار السندات اليه يكون لرئيس الوزراء السلطة في اصدار اوامر
يكون لها نفس المفعول كما لو كانت الاجراءات التي امام مجلس التحكيم دعوى امام
محكمة نظامية وكان ذلك الامر مذكرة جاب او احضار رسمية صدرت من
تلك المحكمة عند مباشرتها صلاحيتها وعليها القيام بتنفيذه .

تطبيق المادة ١٦ ٣ - يكون للاتفاق المذكور في المادة (١٦) من الاتفاق المتعلق بشروط الاقامة
من الاتفاق المتعلق والشغل والصلاحية والوظيفة الواردة في الجدول الثالث الملتحق بهذا القانون
بشروط الاقامة نفس المفعول كاحد قوانين شرق الاردن ولاجل تنفيذ هذا الاتفاق يكون
والصلاحية للمحاكم المنو بها في المادة (٢) من امر جلالة الملك في مجلسه الخاص والمعروف
بالرسم معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢٤ الصلاحية في جميع مسائل الاحوال
الشخصية المتعلقة بغير المسلمين من الرعايا الاردنيين المقيمين في تركيا في الوقت
الحاضر .

هكذا من الأصل

تاريخ تطبيق القانون ٤ - يعتبر هذا القانون ساري المفعول اعتباراً من اليوم السادس من شهر آب سنة ١٩٢٤ .
 ٥ - يلغى قانون معاهدة الصلح مع تركيا لسنة ١٩٢٦ المنشور في العدد (١٣٥) .
 الغاء ٢٦ - ١ - ١٩٣١ « عبد الله »

رئيس الوزراء
 (حسن خالد ابي الهدى)

الجدول الاول

- الاتفاقات والبروتوكولات المتعلقة بمعاهدة الصلح مع تركيا والمضاهة في لوزان .
 ١ - الاتفاق بشأن شروط الاقامة والاشغال والصلابة .
 ٢ - الاتفاق التجاري .
 ٣ - التصريح الخاص بمنح العفو والبروتوكول .
 ٤ - البروتوكول المتعلق ببعض امتيازات منحت في المملكة العثمانية .

الجدول الثاني

مواد المعاهدة

المادة ٥٧ - ان الوقت للمعين لتقديم كويونات او طلبات القائمة على قروض وسلفات الدين العثماني العمومي والقروض العثمانية المعقودة سنة ١٨٥٥ و ١٨٩١ و ١٨٩٤ بضمانة الجزية المصرية وتقدم ضمانات هذه القروض المسجوبة للدفع يعتبر في بلاد الدول المتعاقدة موقفاً اعتباراً من ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٤ لغاية ثلاثة اشهر من وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ .
 المادة ٥٨ - وافقت تركيا ايضا على ان لا تطالب الحكومة البريطانية او رعاياها برفعة المبالغ التي دفعتها لثمن البواخر الجربية التي اوصت الحكومة العثمانية عليها في انكسار قبل الحرب ثم صادرتها الحكومة البريطانية في سنة ١٩١٤ وتنازلت عن جميع حقوقها فيها .
 المادة ٦٠ - ان الدول التي تسلمت اراضيها عن المملكة العثمانية بعد الحرب البلقانية او عتقت هذه المعاهدة لها الحق ان تمتلك جميع ما فيها من الاموال والممتلكات خاصة الملكية العثمانية دون ان تدفع قيمتها .

من المعلوم ان الاموال والممتلكات التي تم انتزاعها من دائرة التخصيصات السلطانية للدولة ورد ذكرها في الارادتين السنتين الصادرتين في ٢٦ آب سنة ١٣٢٤ (الموافق ٨ ايلول ١٩٠٨) و ٣٠ نيسان سنة ١٣٢٦ (الموافق ٢ آب سنة ١٩٠٩) وان الاموال والممتلكات التي كانت دائرة التخصيصات

السلطانية تتولى شؤونها المصاحبة العامة هي من جملة الاموال والممتلكات اشارة اليها في الفقرة السابقة وقد حلت الدول المذكورة محل الدولة الثانية في شأن هذه الاموال والممتلكات اما ما اوقف من هذه الاملاك فيبقى على حله .

والاختلاف الذي نشأ بين الحكومة اليونانية والحكومة التركية بشأن الاموال والممتلكات التي انتقلت من دائرة التخصيصات السلطانية لاسم الدولة والواقعة في اراضي الحكومة التركية السابقة التي انتقلت الى حكومة اليونان بعد الحروب البلقانية او في اي وقت بعد ذلك يحال على مجلس تحكيم يعقد في مدينة لاهاي بمقتضى البروتوكول الخامس رقم ٢ الملحق بماهدة اثينا الموقعة في ١٤-١٥ تشرين الثاني ١٩١٣ وتنفذ في الحكومتان على صلاحية هذا المجلس .

ان احكام هذه المادة لا تؤثر في الصفة القانونية للاموال والممتلكات المسجلة باسم دائرة التخصيصات السلطانية او التي تتولى شؤونها ولم يشر اليها في الفقرتين الثانية والثالثة اعلاه .

الفقرات الاقتصادية

المادة ٦٤ - في هذا الفصل تعني عبارة (الدول المتحالفة) الدول المتعاقدة ماعدا تركيا وتشمل عبارة «رعايا الدول المتحالفة» الافراد والشركات والجميات التي تنتمي الى الدول المتعاقدة ماعدا تركيا او التي تنتمي الى دولة او بلاد تقع تحت حماية احدى هذه الدول . ان احكام هذا الفصل المتعلقة «برعايا الدول المتحالفة» يستفيد منها الاشخاص الذين وان لم يكونوا قد اكتسبوا رعية احدى هذه الدول الا انهم منحوا من السلطات العثمانية نفس المعاملة التي عودل بها رعايا هذه الدول نظراً للحماية التي يتمتعون بها من لدول المتحالفة ولحق بهم ضرر من جراء ذلك .

الاموال والحقوق والمصالح

المادة ٦٥ - ان الاموال والحقوق والمصالح التي تخص (ممتلكها) افراد كانوا في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الاول سنة ١٩١٤ من رعايا الدول المتحالفة والتي لا زال موجودة ويمكن اثباتها في البلاد الباقية تحت الحكم التركي في تاريخ تنفيذ هذه الماهدة تباد الى اصحابها في حالتها الحاضرة . ومقابل ذلك فان الاموال والحقوق والمصالح التي تخص الرعايا الانراك ولا

تزال موجودة ويمكن إثباتها في البلاد التي كانت تابعة للدولة المتعاقبة أو تحت حكمها
في اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول من سنة ١٩١٤ م. في القانون الذي
ساخنت عن المملكة العثمانية بعد الحروب البلقانية وأصبحت تابعة لأحدى الدول
حالا إلى أصحابها في حالتها الحاضرة. ويطلق هذا النص على الأموال والممتلكات والنفقات
التي تقع الرعايا الأتراك في البلاد للنساخت عن المملكة العثمانية بقبض هذه الأموال
والتي قد تكون صفت أو طبق عليها تدبير استثنائي من قبل سلطات الدولة المتعاقبة.
وكذلك فإن جميع الأموال والحقوق والمصالح التي يمكن إثباتها الواقعة في أية
بلاد انساخت عن المملكة العثمانية بقبض هذه المعاهدة التي بعد أن دبرتها لها
الحكومة العثمانية أي تدبير استثنائي عسكري استلزم الدولة المتعاقبة ذات السيادة في
تلك البلاد تعاد إلى أصحابها الشرعيين في حالتها الحاضرة ويسري هذا النص على
الأموال غير المنقولة التي قد تكون صفتها الدولة المتعاقبة ذات السيادة في تلك البلاد.
وجميع المطالب الأخرى بين الأفراد ترفع إلى المحاكم المحلية ذات الصلاحية.
أن جميع الاختلافات بشأن إثبات الأموال التي قدم طلب بها أو بشأن امتلاكها
إلى أصحابها يجب أن ترفع إلى مجلس التحكيم المختلط المنصوص عليه في القسم الخامس
من هذا الفصل.

المادة ٦٣ - تنفيذاً لأحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة ٦٥ تعيد الدولة المتعاقبة بأسرع
ما يمكنها جميع الأموال والممتلكات والمصالح إلى أصحابها الأصليين خالية من جميع القيود
التي وضعت عليها بدون موافقتهم. ومن واجب الحكومة التي تزد الأمر إلى أصحابها
أن تعوض على الفريق الثالث الذي قد يكون تلك هذه الأموال منها مباشرة أو غير
مباشرة وبضرر من ردها إلى أصحابها أما الاختلافات والمنازعات التي تنشأ حول ذلك
التعويض فتتظر فيها المحاكم العادية.
وفي جميع الأحوال الأخرى يناهز الفريق الثالث المتضرر أن يرفع الدعوى على الفريق
المسؤول للحصول على التعويض.

وتطبقاً لهذه الأحكام تُلغى وتوقف حالا جميع الأعمال التي قام بها الفريقان
للتعاقدان وما اتخذاه من التدابير الاستثنائية الحربية بشأن نقل أموال الأعداء أو حوزة قوتهم
أو مصالحهم إذا لم تكن التصفية قد تمت ويجب تحقيق مطالب أصحاب الأموال والحقوق

هكذا من الأصل

والمصالح بأعادتها حالا حالما يثبتونها .

فإذا كانت الأموال والحقوق والمصالح التي نصت المادة ٥٦ على إعادةها إلى أصحابها قد جرت تصفيتا من قبل حكومة أحد الفريقين المتعاقدين عند توقيع المعاهدة بمعنى ذلك الفريق من مسئولية رد تلك الأموال والحقوق أو المصالح وذلك بدفعه متجسداً في التصفية إلى صاحبها وإذا وجد مجلس التحكيم المختلط المتعاقدين عليه في القسم الخامس بناءً على طلب صاحب تلك الأموال والحقوق أو المصالح أن التصفية لم تغير شروط تضمن الحصول على ثمن معتدل لأمواله فله (المجلس) السلطة لدى عدم وصول الفريقين إلى الاتفاق أن يأمر بإضافة مبالغ من المال إلى متحصلات التصفية إذا رأى ذلك من العدل وتعاد تلك الأموال والحقوق والمصالح إذا لم يدفع المبلغ خلال شهرين من الاتفاق مع صاحبها أو من صدور قرار مجلس التحكيم المختلط المشار إليه أعلاه .

المادة ٧٠ - أن المطالب المبنية على المواد ٦٥ و ٦٦ و ٦٩ يجب أن ترفع إلى السلطات ذات الشأن خلال ستة أشهر ولدى عدم الوصول إلى اتفاق ترفع إلى مجلس التحكيم المختلط خلال ١٢ شهر. أمّن تاريخ العمل بهذه للمعاهدة .

المادة ٧١ - لا تفسر نصوص هذا القسم بالمطالب والدعاوي التي أقامت بها حكومات الإمبراطورية البريطانية وفرنسا وإيطاليا ورومانيا ودولة السرب والكروات والسلوفان ورعاياها على الحكومة الثانية قبل اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٤ بشأن أموالهم وحقوقهم وكذلك لا تفسر بالمطالب والدعاوي للقائمة على حكومات بريطانيا وفرنسا وإيطاليا ورومانيا ودولة السرب والكروات والسلوفان ورعاياها ويستمر السير في هذه المطالب أو الدعاوي على الحكومة الترتيبية على الحكومات الأخرى المبينة في هذه المادة بحسب الأحوال الموجودة قبل ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩١٤ مع اعتبار إلغاء الامتيازات .

العقود ومروور الزمن

المادة ٧٣ - أن العقود المبينة لفاسيها اثناء المعقودة قبل التاريخ المشار إليه في المادة ٨٢ بين الأشخاص الذين أصبحوا بعد ذلك أعداء كما هو موضح في المادة المذكورة تبقى مرعية الاجراء مع مراعاة احكامها ونصوص هذه المعاهدة .

(أ) عقود بيع العقارات وإن لم يتم جميع معايلاتها على أن يكون قد تم التسليم قبل الوقت الذي أصبح فيه المتعاقدون أعداء ضمن نص المادة ٨٢ .

هكذا من الأصيل

- (ب) عقود ايجارات الاراضي والبيوت المعقودة بين الافراد .
 (ج) الاتفاقات المعقودة بين الافراد لاستثمار المناجم والاحراش والاراضي الزراعية
 (د) عقود الرهائن والضمانات .
 (هـ) عقود تشكيل الشركات ماعدا «شركات الكولكتيف» التي لا تشكل بموجب القانون
 الساري عليها كياناً منفرداً عن الاشخاص المولفة منها .
 (و) العقود معها كان الغرض منها المعقودة بين الافراد والشركات او الدولة او الولايات او البلديات
 او غيرهما من الاشخاص المعنوية التي تتولى الشؤون الادارية .
 (ز) عقود الاحوال الشخصية .
 (ح) العقود المتعلقة بالهبات والمساعدات المالية على اختلاف انواعها .
 لا يفهم من هذه المادة انها تعطي العقود درجة قانونية تختلف عما كان لها عند
 عقدها . كما انها لا تسري على عقود الامتيازات .
 المادة ٧٤ - تسري على عقود الضمان احكام الملحق لهذا القسم .
 المادة ٧٥ - اما سائر العقود خلاف العقود المبينة في المادتين ٧٣ و ٧٤ وعقود الامتيازات التي
 عقدت مع اشخاص اصبحوا فيما بعد اعداء فتعتبر بانها ملغاة من التاريخ الذي اصبحوا
 فيه اعداء .
 وبالرغم من ذلك يكون لأي الفريقين خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه
 المعاهدة حق المطالبة بتنفيذ ذلك العقد بشرط ان يدفع الى الفريق الآخر عند ما
 تقتضي الظروف تعويضاً بحسب باعتبار الفرق بين الاحوال السائدة عند عقده والاحوال
 السائدة عند طلب تنفيذه . فاذا وقع خلاف على مبلغ هذا التعويض يعرض الامر على
 مجالس التحكيم المختلط ويكون حكمه باتاً .
 المادة ٧٦ - تعتبر صحيحة جميع الاتفاقات المعقودة قبل تنفيذ هذه المعاهدة بين رعايا الدول المتعاقدة
 الذين عقدوا العقود المبينة في المادة ٧٣ و ٧٤ و ٧٥ وبخاصة الاتفاقات التي نصت على
 الغاء تلك العقود والعمل بها وطرق تنفيذها او تعديلها ومن جملتها الاتفاقات المتعلقة بنوع
 العملة او سعر الكمبيو المتفق عليها .
 المادة ٧٧ - تبقى العقود المعقودة بعد ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٩ بين رعايا الحلفاء و تركي نافذة
 ويسري عليها القانون العادي .

هكذا من الأهل

والعقود المعقودة مع حكومة الاستانة في المدة الواقعة بين ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ و ١٦ اذار سنة ١٩٢٠ تبقى ايضا مرعية الاجراء ويرى على القانون العائلي .
وجميع العقود والاتفاقات المعقودة بعد ١٦ اذار سنة ١٩٢٠ مع حكومة الاستانة والمتعلقة ببلاد بقيت تحت سلطة تلك الحكومة ترسل الى مجلس تركيا الوطني الكبير لموافقتها عليها اذا قدم الفريقان ذوى الشأن طلباً بذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ وتفيد جميع الاموال المدفوعة بموجب هذه المعاهدة لمساب من دفعها .

فاذا رفض مجلس تركيا الوطني الكبير المرافقة على هذه العقود يبقى للفريق ذي الشأن اذا اقتضت الظروف ان يعمل على تعويض بوازي التضرر الذي لحق به مباشرة واذا وقع خلاف بشأن هذا التعويض يعرض الامر على مجلس التحكيم المختلط ويكون قراره باتاً .

لا تسري احكام هذه المادة على عقود الامتيازات .

المادة ٧٨ - جميع الاختلافات الموجودة الآن او التي يمكن ان تنشأ خلال الستة اشهر المشار اليها ادناه بشأن العقود التي تتعلق بالامتيازات يفصل بها مجلس التحكيم المختلط وتستثنى من ذلك الاختلافات التي يمتنع قوانين الدول المايدة تفع ضمن صلاحية محاكمها الوطنية وفي الحال الاخيرة ثبت في هذه الاختلافات الحاكم الوطنية المذكورة دون مجلس التحكيم المختلط . ويجب ان تقدم الى مجلس التحكيم المختلط الطلبات بشأن الاختلافات التي تقع بمتضى هذه المادة ضمن صلاحية خلال ستة اشهر من تاريخ تشكيلة .
وبعد انتهاء هذه المدة تفصل المحاكم ذات الشأن في الاختلافات التي لم ترفع الى مجلس التحكيم المختلط وفقاً للقانون العائلي .

لا تسري احكام هذه المادة في الظروف التي يكون فيها جميع الفرقاء قد قتلوا ببلاد واحدة خلال الحرب وسخروا انفسهم واموالهم عن طيبة خاطر كالك لا تسري على الاختلافات التي فصلت فيها محكمة ذات صلاحية قبل ان اصبحوا اعداء .

المادة ٧٩ - جميع المدد للمعينة لزمن او لحق اقامة الدعوى سواء ابتدأت قبل او بعد اعلان الحرب تعتبر انها توقفت في بلاد الدول المتعاقدة فيما يتعلق بالعلاقات والمعاملات مع الاعداء اعتباراً من ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩٢٣ حتى مرور ثلاثة اشهر من بعد وضع هذه المعاهدة

موضع التنفيذ.

ويسري هذا النص بصورة خاصة على المادة المالية لدفع الضريبة أو كوزرات الضريبة أو
لطلب دفع الضمانات المستحقة أو التي يستحق دفعها لأي من أطراف المعاملة التجارية
فتعتبر المدد المشار إليها أعلاه بأنها موقوفة اعتباراً من ٢٦ أيار ١٩٢٣.

المادة ٨٠ - لا تعتبر الأوراق التجارية القابلة للتحويل التي عقدت مع الأعداء قبل ١٩٢٣
غير صحيحة لعدم تقديمها في الوقت المعلن لقبولها أو دفعها أو لعدم إعلان رفضها أو عدم
سحبها أو تحويلها أو لعدم إجراء البروتوكول عليها أو بسبب عدم إقامة معاملة تجارية
خلال الحرب.

إذا كانت المدة التي في خلالها يجب تقديم أية ورقة تجارية لقبول أو الدفع أو السداد
الساحب أو المحول يرفض قبولها أو دفعها أو إجراء البروتوكول عليها فقد انتهت مهلة الحرب
وقصر الفريق الذي كان يجب عليه أن يقدم الورقة التجارية له يجري على الفور وتسري
أو يعلن عدم قبولها أو رفض دفعها في القيام بذلك خلال الحرب فتنجح ثلاثة أشهر
من تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ يجوز له في خلالها أن يقدم الورقة التجارية
أو يعلن عدم قبولها أو رفض دفعها أو أن يجري البروتوكول عليها.

المادة ٨١ - البيوع التي عقدت خلال الحرب وفاء لرهن عقد قبل الحرب كضمان لدين استحق
دفعه تعتبر صحيحة بالرغم من أنه لم يكن من المستطاع القيام بجميع المعاملات
المنتهضة لأبلاغ المدين على أن يكون للمدين الحق التبرع في ذاب حضور الدائن أمام
مجلس التحكم المختلط لتسوية الحساب فإن لم يحضر الدائن يسري بدفع المدين والتسوية
ومن واجب مجلس التحكم المختلط أن يسوي الحسابات بين المدينين وأن يدفع
الظروف التي بيع فيها المال المرهون وأن يأمر الدائن بدفع تعويض للمدين لقاء أمانة
خسارة تجملها من جراء البيع إذا كان الدائن عمل بقية سيئة أو إذا لم يتخذ جميع التدابير
التي في استطاعته لاجتناب البيع تحت تلك الظروف للحصول على ثمن معتدل.
تسري هذه المادة فقط على الأعداء ولا تشمل المعاملات المشار إليها أعلاه التي
تكون قد جرت بعد اليوم الأول من شهر أيار سنة ١٩٢٣.

المادة ٨٢ - عملاً بهذه المادة يعتبر الفريقان المتعاقدان أعداء ابتداء من الوقت الذي أصبحت فيه
التجارة بينهما غير ممكنة أو خطيرة أو غير قانونية بمقتضى القوانين أو الأوامر أو الأنظمة
التي سرت على أحدهما.

هكذا من الأصل

واستثناء للواد ٧٣ - ٧٥ و ٧٩ و ٨٠ يسري على العقود المأدبة إذا كانت قد عقدت مع الأعداء في بلاد أحد الفريقين السلميين المتعاقدين (وفي بعض الحالات) أو وكلائهم إذا كانت تلك البلاد معادية لأحدى الدول المتعاقدة الذين بقوا في تلك البلاد الحرب وكانوا أحراراً وفي أملاكهم أن يتصرفوا بأموالهم بحرية.

الملحق

عقود ضمان الحياة

ان عقود ضمان الحياة المعقودة بين الضامن وشخص آخر يجب فيها بعد من الأعداء لا تعتبر مفسوخة بسبب نشوب الحرب أو لأن الشخص المضمون أصبح من الأعداء وكل مبلغ استحق دفعه خلال الحرب على عقد ضمان لم يفسخ وينتفى الفقرة السابقة يجب استرداده بعد الحرب مضافاً إليه فائدة بنسبة ٥ في المئة في السنة من تاريخ استحقاقه إلى تاريخ دفعه.

فإذا انتهت مدة العقد خلال الحرب لعدم دفع الأقساط أو فسخ بسبب خلال في شروطه بكون للشخص المضمون أو وكيله أو لدوى الاستحقاق الحق في أي وقت خلال ١٢ شهراً من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة أن يطالب الضامن بدفع قيمة البوليصة عند تاريخ انتهائها أو العائنها مع فائدة ٥ في المئة سنوياً.

والرعايا الاتراك الذين التفت عقود الضمان على الحياة التي عقدوها قبل ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩١٤ أو أخفضت قيمتها قبل تنفيذ هذه المعاهدة لعدم دفع الأقساطة بتمتضي الشروط المبينة في تلك العقود يحق لهم إذا كانوا لا يزالون في قيد الحياة خلال ثلاثة أشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة أن يستردوا بوالسهم لجميع المبالغ التي قدموا حياتهم عليه وعليهم بعد معاينتهم وخصمهم من قبل طبيب الشركة واقتناع الشركة بنتيجة المعاينة أن يدفعوا الأقساط المتأخرة مع فائدة مربعة قدرها ٥ في المئة.

عقود ضمان الحياة للمعقودة بعملة خلاف الليرة التركية قبل اليوم التاسع والعشرين من شهر تشرين الأول سنة ١٩١٤ بين شركات من تيمه إحدى الدول المتحالفة وبين رعايا الحكومة العثمانية وقد دفعت أقساطها قبل ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ وفقاً وبعده أو قبل ذلك التاريخ فقد تسوى أولاً بتقرير حقوق المضمونين وفقاً للشروط العمومية المبينة في البوليصة عن المدة الواقعة قبل ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥.

هكذا من الأصل

وذلك بالعملة المعينة في العقد بحسب سعرها في البلاد التي أصدرتها « مثلا كل مبلغ عين بفرانك أو بفرنك ذهب وفرنكيات (الفكتيف) يدفع بفرنكات فرنسية ٢ وثنيا يدفع للمبلغ بالبلد التي انخرطت الورق عن المادة الواقعة بعد ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٨ وتحسب المادة التركية بحسب قيمتها الذهب قبل الحرب .

فاذا اثبت الرعايا الاتراك الذين عقدت عقودهم بعملة خلاف العملة التركية على انهم استردوا على دفع الاقساط المستحقة عليهم منذ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ بالعملة المعينة في العقود فتسوى العقود بتلك العملة بحسب سعرها في البلاد التي أصدرتها حتى عن المدة الواقعة بعد ٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ .

اما الرعايا الذين عقدت عقودهم قبل ٢٩ تشرين الاول سنة ١٩١٥ بعملة غير العملة التركية مع شركات تتمتع برعاية احدى الدول المتحالفة ولا تزال تحت العقود سارية الفعل بسبب دفع اقساطها فيحق لهم خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة ان يستردوا بالسهم للمبلغ الكامل للمعين فيها بالعملة المعينة في العقد بحسب سعرها في البلاد التي أصدرتها ولهذا الغاية يجب عليهم ان يدفعوا بتلك العملة الاقساط التي استحققت منذ ١٨ تشرين الثاني سنة ١٩١٥ . ومن الجهة الاخرى فان الاقساط التي دفعوها بليرات عثمانية ورق منذ ذلك التاريخ تعاد اليهم بالعملة نفسها .

عقود الضمان للعقود بليرات عثمانية تدفع بليرات عثمانية ورق .
٣
٤
لاتسري احكام المادتين ٢ و ٣ على حاملي البوالص الذين قروا بالانفاق مع شركات الضمان قيمة بالسهم وكيفية دفع اقساطها ولا على الذين دفعت بوالصهم تمام في تاريخ تنفيذ هذه المعاهدة .

٥
عمالا بالمواد السابقة تعتبر عقود الضمان كعقود ضمان على الحياة اذا كانت توفت على مقدار حياة الانسان مع معدل الفائدة لحساب القرية بين المتبادل .

٦ الضمان البحري

٦
لا تعتبر عقود الضمان البحرية مع مراعاة احكامها مفسوخة اذا كان الخطر قد وقع قبل ان اصبح الفريقان اعداء ولا تعتبر البوليصة شاملة للاضرار الناشئة عن الاعمال

هكذا من الأشهر

العدائية التي قامت بها الدولة التي كان الضامن من رعايلها او التي قام بها حلفاء تلك الدولة .

٣ الضمان على الحريق

٧ مع مراعاة التقييد المنصوص عليه في المادة السابقة لا تعتبر مفسوخة عقود الضمان على الحريق وجميع عقود الضمان الاخرى .

الديون

المادة ٨٤ - قد اعترف الفريقان الساميان المتعاقدان بان الديون المعقودة قبل الحرب التي استحدثت قبل وقوعها او في اثباتها ولم تدفع بسببها يجب ان تدفع حالا بتمتضي احكام تلك العقود وبالمدة المتفق عليها بحسب سرها في البلاد التي اصدرتها .

وقد تم الاتفاق بدون اجحاف بأحكام ملحق القسم الثاني من هذا الفصل على انه اذا كان المبلغ المستحق دفعه وفاء لدين عقد قبل الحرب قد جمع في خلال الحرب كله او بعضه بعملة خلاف العملة المذكورة في العقد يمكن دفع ذلك المبلغ بتساويه الدائن بالعملة التي جمعت فعلاً . ولا يؤثر هذا النص في اية تسوية مخالفة للنصوص السابقة اذا تمت باتفاق اختياري بين المتعاقدين قبل وضع هذه المعاهدة موضع الاجراء .

المادة ٨٥ - لا يسري نص هذه المادة والمواد الاخرى من هذا الفصل (الفقرات الاقتصادية) على الدين العشاقى المسموي .

الحقوق الصناعية والادبية والفنية

المادة ٨٦ - مع مراعاة نصوص هذه المادة تصان الحقوق الصناعية والادبية والفنية كما كانت عليه في ١ آب سنة ١٩١٤ وفقاً لقانون كل دولة من الدول المتعاقدة وتعاد ابتداء من العمل بهذه المعاهدة في بلاد الفريقين الساميين المتعاقدين الى اصحابها عند نشوب الحرب او الى وكلائهم القانونيين . وكذلك يعترف بالحقوق التي لولا الحرب لكان من الممكن اكتسابها في اثباتها بتقديم طلب قانوني لصيانة الاموال الصناعية او لنشر الاشغال الادبية او الفنية وتضمن لاصحابها ابتداء من تنفيذ المعاهدة .

وبدون اجحاف بالحقوق الواجب اعادتها لاصحابها وفقاً للنص اعلاه جميع الاعمال (وفي جملتها منح الرخص) التي عملت بتمتضي التدابير الخاصة المتخذة في خلال الحرب من قبل سلطة تشريعية او اجرائية او ادارية بشأن حقوق الرعايا العثمانيين الصناعية او

هكذا من الأصل

الادبية او الفنية تبقى سارية ومعمولا بها ويطلق هذا التمس ايضا مع اجراء التعديلات
الضرورية على التدابير المتخذة من السلطات التركية فيما يختص بحقوق رعايا الدول
المتحالفة .

المادة ٨٧ - الرعايا العثمانيون الموجودون في بلاد لدول المتعاقدة ورعايا الدول المتعاقدة الموجودون
في تركيا يمنحون مدة لا تقل عن سنة من وضع هذه المعاهدة . وضمن الاجراء . يستطيعون
في خلالها بدون استيفاء اي جزاء او ضريبة منهم من انجاز اي عمل او معاملة و دفع
اي رسوم والقيام بالتعهدات او الواجبات التي تفرضها قوانين وانظمة تلك الدول جميعا
لصيانة الحقوق الصناعية التي اكتسبت في آب سنة ١٩١٤ والحصول عليها او الاعتراض
على منحها او التي لولا وقوع الحرب لكان يمكن اكتسابها منذ ذلك التاريخ بطلب
يقدم قبل الحرب او في اثائها .

وتجدد جميع الحقوق الصناعية التي كانت مدتها المقررة لقصور اصحابها في انجاز
اي عمل او معاملة او دفع اي رسوم ويشترط في تجديداتها في حالة امتيازات الاختراعات
والرسوم ان تتخذ التدابير التي تراها كل دولة ضرورية لصيانة حقوق الفريق الثالث
الذي استثمر او استعمل امتيازات الاختراعات او الرسوم منذ فوات مدتها المقررة .
ويستثنى من ذلك المدة الواقعة بين آب سنة ١٩١٤ وتاريخ وضع هذه المعاهدة
موضع الاجراء عند حساب المدة التي فيها يجب استثمار امتياز اختراع او استعمال علامة
تجارية فارقة او رسم ماعلى ان لا يفسخ اي امتياز وان لا تُلغى اية علامة تجارية او رسم
معمول به في آب سنة ١٩١٤ لعدم استثماره او استعمال العلامة او الرسم في مدة سنتين
بعد وضع هذه موضع الاجراء .

المادة ٨٨ - لا يجوز اقامة دعوى او تقديم ادعاء من قبل الرعايا العثمانيين او الاشخاص المقيمين في
تركيا او الذين يتعاطون اعمالا فيها من الجهة الواحدة ولا من قبل رعايا الدول المتحالفة
او الاشخاص المقيمين في بلادها او الذين يتعاطون اشغالا فيها من الجهة الاخرى ولا
من قبل فريق ثالث اكتسب حقه خلال الحرب من اولئك الاشخاص بسبب اية
حوادث وقعت في بلاد الفريق الآخر في المدة الواقعة بين تاريخ نشوب الحرب ووضع
هذه المعاهدة موضع التنفيذ بما بعد تعديا على الحقوق الصناعية او الفنية والادبية سرام
كانت تلك الحقوق سارية في اثناء الحرب او جدت بموجب نصوص المادة ٨٦ .

هكذا من الأصل

وتشمل « لفظة الحوادث » المشار إليها اعلاه استعمال الحقوق الصناعية او الادبية او الفنية من قبل حكومات القرىين السامين المتعاقدين او اتي شخص آخر بالنيابة عنها او بموافقتها وبيع المتوجات او الجهارات والموارد التي تسرى عليها هذه الحقوق او عرضها للبيع والاستعمال .

المادة ٨٩ ان رخص استعمال الحقوق الصناعية او طبع او نشر الاشغال الادبية او الفنية الممنوحة قبل وقوع الحرب من او الى رعايا الدول المتحالفة او اتي اشخاص يقيمون في بلادها او يتعاطون اشغالاً فيها من الجهة الواحدة الى او من قبل الرعايا الثانيين من الجهة الاخرى تعتبر ملغاة منذ اعلان الحرب بين تركيا والدولة المتحالفة ذات الشأن . ولكن المصاحب الرخصة الاول الحق في خلال ستة اشهر من وضع هذه للمعاهدة موضع الاجراء ان يتطلب من صاحب الحقوق الذوة عنها منح رخصة جديدة له بين شروطها مجلس التحكيم المختلط المشار اليه في القسم الخامس من هذا الفصل اذا لم يقع اتفاق بين المتعاقدين . ويكون لهذا المجلس السلطة لتعيين التعويض الذي يجب دفعه عن استعمال تلك الحقوق في اثناء الحرب اذا كانت الظروف تقضي بذلك .

المادة ٩٠ لا يحرم سكان البلاد المنسلخة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة رغماً عن هذا الانتقال وتغيير رعايتهم من جراء ذلك من التمتع دائماً بجميع الحقوق الصناعية والادبية والفنية التي كانوا يتمتعون فيها عند الانتقال .

ان الحقوق الصناعية والادبية السارية في البلاد المنسلخة عن تركيا بموجب هذه المعاهدة وقت انسلخها او التي اعيدت لاصحابها بموجب نصوص المادة ٨٦ تعتبر فيها الدولة التي انتقلت اليها تلك البلاد وتبقى سارية فيها لنفس المدة المقررة لها بمقتضى القانون العثماني .

مجلس التحكيم المختلط

المادة ٩٢ - يؤسس في مدة ثلاثة اشهر من تاريخ العمل بهذه المعاهدة بمجلس تحكيم مختلط بين كل دولة من الدول المتحالفة من الجهة الواحدة وحكومة تركيا من الجهة الاخرى . ويشكل كل مجلس من ثلاثة اعضاء يمين اثنان منهم من قبل الحكومتين ذات الشأن ويكون لهما الحق بتسمية عدد من الاشخاص يتخبون منهم وفقاً للحالة واحداً لمضوية المجلس وينتخب رئيس المجلس بالاتفاق بين الحكومتين ذات الشأن .

هكذا من الأشهر

فاذا وقع خلاف على تعيين الرئيس ولم تتفق الحكومتان على تعيينه خلال شهرين من العمل بهذه المعاهدة يعين رئيس محكمة العدل الدائمة في لاهي ذات الرئيس بناء على طلب إحدى الحكومتين ذات الشأن من رعايا إحدى الدول المتعديدة في أثناء الحرب .

فاذا لم تعين إحدى الحكومتين ذات الشأن في مدة شهرين مضوا يتناوب في المجلس المختلط يحق للمجلس عصبة الأمم ان يعين ذلك العضو بناء على طلب الحكومة الأخرى ذات الشأن .

واذا توفي احد اعضاء المجلس المختلط او استقال او اصبحت لاي سبب كان غير قادر على القيام بواجباته يعين خلفه على الكيفية للوضوعة لتعيينه وتسري مدة التشرين المذكورة اعلاه اعتباراً من وفاته او استقالته او عدم مقدرته على القيام بواجباته .

المادة ٩٣ - ينعقد بمجلس التحكيم المختلط في الاستانة ويحق للحكومات ذات الشأن ان تنشئ في كل مجلس لجنة او اكثر تنعقد في المكان الموافق اذا كان عدد القضايا ونوعها يبرح ذلك . وتؤلف كل لجنة كهذه من نائب رئيس وعضوين يعينان بمقتضى نص المقررات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة من المادة ٩٢ .

وتعين كل حكومة مندوباً واحداً او اكثر ينوب عنها في المجلس . فاذا مرت ثلاث سنوات على انشاء مجلس التحكيم المختلط او إحدى جلساته ولم ينجز ذلك المجلس او اللجنة اعماله وطلبت الدولة التي ينعقد المجلس او اللجنة في منطقته نقله او نقلها يجب تغيير مكان الانعقاد .

المادة ٩٤ - يبت مجلس التحكيم المختلط المؤسس بمقتضى المادتين ٩٢ و ٩٣ في جميع المشاكل التي تقع ضمن صلاحيته بمقتضى هذه المعاهدة .

ويتخذ المجلس قراراته بالاكثرية وقد وافق الفريقان الساميان المتعاقدان على ان يعتبر اقرارات مجلس التحكيم المختلط قاطعة باثة وان يقيد اربا رعاياهما وان يضمن تنفيذها حالما تبلغ اليهما دون ضرورة اعلان تنفيذها .

وقد تعهد الفريقان الساميان المتعاقدان ايضاً بان تساعد محكمتهما وحكومتهم بمجلس التحكيم المختلط مباشرة على كل وجه تستطيعه وعلى الاخض في تبليغ الاعلانات وجمع اليبينات .

هكذا من الأصل

- المادة ٩٥ - يكون رائد مجلس التحكيم المختلط العدل والانه.اف وحسن النية .
 ويقرر كل مجلس اللغة التي يستعملها ويأمر بترجمة ما يراه ضرورياً لغتين فهم
 الاجراءات والمرافعات ويضع انظمة ويحدد الاوقات التي تراضى في المرافعات . ويجب
 ان تبني هذه الانظمة على المبادىء الآتية :
 ١ - تشتمل هذه الانظمة على تقديم مذكرة ومذكرة استجوابية مع خيار تقديم جواب
 رد . فإذا طالب احد الفريقين السماح له بتقديم طلبه شفوياً فإنه يسمح له بذلك وفي هذه
 الحالة يعطى الفريق الآخر نفس الحق .
 ٢ - يكون للمجلس السلطة اقامة لان يأمر باجراء التصديقات وايراز المستندات
 واجراء الفحص من قبل الخبراء وتقديم التقارير وان يطالب اية معاومات ويسمح شهادة
 الشهود ويسأل المتعاقدين او وكلاءهما تقديم اية ايضاحات شفاهية او خطية .
 ٣ - لا يقبل اى ادعاء بعد مرور مدة ستة اشهر على تأسيس المجلس ما لم تنص هذه
 المعاهدة على خلاف ذلك الا بتفويض خاص صادر بموجب قرار من ذلك المجلس كتدبير
 استثنائي لاعتبار المسافة او القوة القاهرة .
 ٤ - على هذا المجلس ان يعقد عدداً من الجلسات في الاسبوع بقدر ما يكون ضرورياً
 لاجراء اشغاله الا في ايام العطلة التي يجب ان لا تتجاوز الثانية اسايح في السنة .
 ٥ - يجب ان يعطى الحكم دائماً خلال شهرين على الاكث من الانتهاء من سماع القضية
 وبعد سماعها يشترع المجلس حالاً في وضع حكمه .
 ٦ - المرافعات الشفاهية تكون علناً كما ان الاحكام تصدر في جميع الظروف علناً .
 ٧ - يحق لكل مجلس مختلط ان يعقد جلساته في اى مكان عدا عن المكان المعين
 اذا وجد ذلك مناسباً لانجاز اشغاله بسرعة .
 المادة ٩٦ - تعين الحكومات ذات الشأن بالاتفاق سكرتيراً عاماً لكل مجلس تحكيم ويحق
 بهذا السكرتير العام سكرتير واحد او اكثر لمساعدته . وينقص السكرتير العام
 والسكرتيرون الآخرون لاوامر المجلس الذي يحق له بموافقة الحكومات ذات الشأن
 ان يعين الاشخاص الذين يحتاج اليهم لمساعدته .
 يكون مكتب سكر تارية كل مجلس تحكيم في الاستانة . ويحق للحكومات ذات
 الشأن ان تؤسس مكاتب اضافية حيثما ترى مناسباً .

هكذا من الأشهر

يحفظ كل مجلس في دائرة سكر تاريتة جميع السجلات والاوراق والمستندات المتعلقة بالقضايا التي تعرض عليه وعند انتهاء المجلس من عمله يودع جميع هذه الاوراق والمستندات في دائرة سجلات حكومة البلاد التي انعقد فيها . ويسمح لجميع الحكومات ذات الشأن بالاطلاع عليها .

المادة ٩٧ تدفع كل حكومة راتب العضو الذي تعينه في المجلس وكذلك راتب السندوب والسكرتير الذي تعينه .

وتعين رواتب رئيس المجلس والسكرتير العام بالاتفاق بين الحكومات ذات الشأن وتحمل الحكومتان بالتساوي هذه الرواتب ونفقات المجلس العمومية .
المادة ١٢٧ مع مراعاة اتي اتفاق عقيد بين الفريقين السامين المتعاقدين تعتبر اقرارات اللجنة والاوامر الصادرة منذ تشرين الاول عام ١٩١٨ حتى تاريخ وضع هذه المعاهدة موضع التنفيذ من قبل مندوبي الدول التي احتلت الاستانة بالاتفاق معها بشأن اموال وحقوق ومصالح رعاياها واهوال وحقوق ومصالح الاجانب . والرعايا العثمانيين وعلاقة هؤلاء مع حكومة تركيا تعتبر قاطعة بانه ولا تشكل اية ادعاء او طلب من هذه الدول او سلطاتها .

وجميع المطالب والادعاءات الاخرى الناشئة عن خسائر نجمت عن اية هذه اقرارات او الاوامر تعرض على مجلس التحكيم المختلط .
المادة ١٣٨ وفي الامور القضائية تعتبر القرارات المختلة والاوامر الصادرة في تركيا اعتباراً من ٣٠ تشرين الاول سنة ١٩١٨ الى ان وضعت هذه المعاهدة موضع التنفيذ من قبل جميع قضاة محاكم ومندوبي الدول التي احتلت الاستانة او من قبل اللجنة القضائية المختلطة الموقفة للمشكلة في ٨ كانون الاول سنة ١٩٢١ والتدابير المختلة لتنفيذ هذه القرارات او الاوامر قاطعة دون ان يمس ذلك باحكام الفقرتين الرابعة والسادسة من التصريح الخاص بمنح العفو الصادر بهذا اليوم .

ومع ذلك اذا قدم احد الناس ادعاء بشأن ضرر اصابه من جراء اية قرار قضائي صدر لصالح شخص آخر في قضية حقوقية من قبل محكمة عسكرية او محكمة اويس يعرض ادعاؤه على مجلس التحكيم المختلط ويجوز لهذا المجلس اذا ثبت له صحة الادعاء ان يأمر بدفع تعويض لذلك الشخص او اعادة الاموال المدعى بها عليه .

هكذا من الأصل

المادة ١٤٠ الفائتة المذبذبة خلال الحرب من قبل تركيا ونيرغا من الدول المتعاقبة قبل تاريخ ١٩١٨
تشرين الأول سنة ١٩١٨ لا يمتنع لأي الفريقين الادعاء بها ويسرى نفس النص أيضا
على الأموال التي حجز عليها بعد ذلك التاريخ للاخلال بالهدنة من قبل الدول التي
احتلت الاستانة .

وقد تم الاتفاق على ان لا يقدم أي طالب كائن سواء من قبل أية دولة من الدول
التي احتلت الاستانة ورعاياها أو من قبل الحكومة التركية ورعاياها بشأن القوارب الصغيرة
مهما كان نوعها والمراكب الخفيفة المحولة واليخوت والمواكين التي تملكها إحدى الدول
المذكورة بين ٢٩ تشرين الأول سنة ١٩١٨ و١ كانون الثاني سنة ١٩٢٣ في مرفأه أو في المرافئ
التي احتلتها ولا يس هذا النص بالحكام النقرة ٦ من تصريح العفو الصادر في هذا اليوم أو
في الادعاءات التي يثبتها احاد الناس ضد آخرين بمقتضى ما لهم من الحقوق قبل ٢٩
تشرين الأول سنة ١٩١٤ .

المجدول الثالث

اتفاق بشأن شروط الإقامة والاشغال والصلاحيات

المادة ١٦ قد تم الاتفاق بين تركيا والدول المتعاقبة الأخرى في قضايا الأحوال الشافية أي في
القضايا المتعلقة بالزواج والحقوق الزوجية والطلاق والانفصال والباينة والابوة والبنوة
والتبني والكفاءة والبلوغ والوصاية والولاية والحجر والقضايا المتعلقة بالوراثه سواء بوصية
أو بدونه وتوزيع التركات وتصفيتهما وقانون العائلة بوجه العموم على ان المحاكم الوطنية
أو السلطات الوطنية الأخرى ذات الصلاحيات المؤسسة في البلاد التي يكون الفريق
الذي يبحث في احواله الشخصية من رعاياها يكون لها وحدها الصلاحية في القضايا
المتعلقة برعايا تلك الدول غير المسلمين القاطنين في تركيا .
ولا يؤثر هذا النص بساطات الفناصل الخصوصية المحولة لهم في الأحوال الشخصية
بمقتضى القانون الدولي أو بمقتضى الاتفاقات الخصوصية التي قد يتم عقدها ولا يس
ذلك بما لحاكم تركيا من حق طلب واستماع البينات في القضايا التي اعترف اعلاه
بأنها واقعة ضمن صلاحية المحاكم الوطنية أو حكومات الفريقين ذوي الشأن .
واستثناء لنص الفقرة الأولى من هذه المادة يكون للمحاكم تركيا الصلاحية بان
تفصل في القضايا المشار اليها اعلاه اذا اتفق جميع الفريقين كتابة على قبول صلاحيتها
وفي هذه الحالة تطبق المحاكم التركية قانون بلاد المترافعين الوطني .

هكذا من الأصل